

بيان

مواطنة ستدافع عن كرامة المواطن ضد العهدة الخامسة التعسفية

الجزائر في 12 فيفري 2019

كان من المفترض أن سيُستدعى الجزائريون لانتخاب رئيس الجمهورية يوم 18 أفريل المقبل. موعدٌ كان ليساهم في بناء مؤسسات شرعية. حوله "زباين" النظام، إلى إجراء شكلي يضمن مواصلة السلطة السياسية الحالية، الشيء الذي سيضع مصداقية الدولة الجزائرية على المحك.

الوضعية التي تعيشها الجزائر اليوم، لا تشبه ما عشناه سنة 2014، حين استغلّت السلطة فزاعة "الاستقرار" من أجل الدوس على الدستور. بل هي أسوأ اليوم: فسنوات البحبوحة المالية قد ولّت، مدخرات الجزائر من الدينار نفذت، كما تسير مدخرات الجزائر من العملة الصعبة نحو النفاذ، كما تحول اللجوء الاستثنائي لطباعة العملة إلى إجراء دائم. فيما يتأقلم العجز في الميزانية، الشيء الذي يجعل مستقبل الجزائر على المدى المتوسط مرهونا. في وقت تتضاعف فيه احتمالات الدخول في عجز كارثي في التنمية، وتتجه البلاد إلى فقرٍ حقيقي، قام النظام السياسي بسحب الشرعية من مؤسسات الدولة. الجزائر اليوم مسيرة بالوكالة، وتعاني من غيابٍ كلي للقانون.

تم حصر الحكامة حول القدر الرئاسي لرجل عوض قدر وطن. مؤسسات الدولة فقدت كل استقلاليتها، كما أنّ نهاية الشرعية الثورية، التي حملها الجيل الذي حرّر البلاد، تزامنت مع نهاية النموذج الاقتصادي المبني حصرياً على تصدير البترول والغاز، المأزق السياسي الذي تعيشه السلطة لم يعد مرحلياً بل تحول إلى مأزق تاريخي.

في سياق مثل هذا، نعتقد أن الإصرار على جعل رئاسيات أفريل 2019، عملية شكلية من أجل ضمان الاستمرارية شيءٌ شديد الخطورة، يحكم على الجزائريين باليأس، ويغذي الانقسام داخل الوطن، كما يشجع الشباب على مواصلة الهجرة، ويضعف الدولة داخلياً وأمام الأمم. كما يجمد هذا التصرف المجتمع، فرض الإستمرارية أو لنقل الحكم مدى الحياة، هو حرمان الجزائريين من سيادتهم، الذهاب في مرور بالقوة من أجل "الإستمرارية" يعني التوقف عن تحدي الأزمة القادمة، والعمل من أجل بروز - جزائر القوة الاقتصادية ودولة القانون- التي لطالما وعد الجزائريون بقدمها دون أن تتجسد. الوقت الذي ضاع، جرف معه حلولاً كان بالإمكان تجسيدها، أما مواصلة الوضع الحالي المتجمد، فببها لنهاية كارثية للنظام وللدولة ككل.

حركة مواطنة تسعى لأن تكون مفيدة وبشكل دائم، للشعب، للنخب المنظمة، للجمعيات وللأحزاب السياسية، وهذا من أجل الفوز بمعركة التغيير الديمقراطي ومن أجل دولة القانون، هذه المعركة ستعرف حلقة مهمة خلال الأسابيع القليلة القادمة، حركة مواطنة تمنح الحرية الكاملة لأعضائها الذين يعتبرون بأن الانسحاب من المسار الانتخابي المغلوط بترشح غير شرعي لرجل مريض وغائب، ليس هو الشعار الأمثل للتنديد بمخرق الدستور المنتظر، مواطنة كانت تتمنى للجزائر مرشح إجماع، من أجل مرحلة انتقالية متفاوض عليها، مرحلة انتقالية كانت ممكنة لو تم الاتفاق على أدنى حد من الشروط أولها عدم ترشح الرئيس المنتهية عهده.

حركة مواطنة رفضت منذ اليوم الأول، سيناريو الأسوء الذي يتحول إلى حقيقة، وقامت بكل ما بوسعها من أجل منعه، فبالإضافة إلى كونه غير دستوري، ترشح عبد العزيز بوتفليقة لعهد خامسة، يغتصب الضائر ويجرح الشعور الوطني العام.

الجزائريون يعرفون الثمن الباهظ لتعسف نظام يرفض التغيير، والتفتح وممارسة الحريات. يتمنون تقوية الدولة الوطنية، وهذا بالتقدم في مجالات الحقوق، العدالة، وتساوي الفرص. لقد حان وقت منح الثقة لحرية قرار الجزائريين، مواطنة مصممة على مرافقتهم في بحثهم المتواصل على مواطنتهم كاملة غير منقوصة. وتعلن الحركة بأنها ورفقة كل الفاعلين من أجل التغيير ستشارك في المقاومة السلمية ضد العهدة الخامسة المفروضة عنوة، كما ستواصل الحركة نضالها بعد هذا التاريخ المصيري (18 أبريل).

مواطنة تريد منح الأمل للجزائريين، والأمل يبدأ من الدفاع عن كرامتنا كمواطنين.

لهذا مواطنة تدعو إلى أول يوم للحراك الوطني، وهذا يوم الأحد 24 فيفري 2019، وتعلن الحركة عن مساندتها لكل حراك يسعى أصحابه لذات الهدف.

المنسق الوطني للحركة
الدكتور سفيان جيلالي